



Distr.
GENERAL
A/40/377
18 June 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البندان ٨ و ٣٩ من القائمة الأولية *

اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٥ وموجهة الى
الأمين العام من رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن احيل اليكم الاستنتاجات الرئيسية للاجتماع الذي نظمه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لرؤساء الجمعية العامة والذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٦ الى ١٠ حزيران / يونيه ١٩٨٥ وكنت رئيسا له . وكان مقصد هذا الاجتماع مناقشة تحسين أثر الأمم المتحدة التي دعوتم اليها في مناسبة الذكرى السنوية الأربعين للمنظمة . وأكون ممتنا لكم عظيم الامتنان اذا تكرمتم باحالة هذه الاستنتاجات الى الدول الأعضاء لمعاونتها على الاستعداد للمناقشة سالفة الذكر . كما نأمل أنا وزملائي رؤساء الجمعية العامة السابقين أن تؤخذ التوصيات التي اصدرتها في الاعتبار من جانب الدول الأعضاء اثناء الدورة التذكارية للجمعية العامة .

(توقيع) بول ج . ف . لوزاكا

• A/40/50/Rev.1 *

المرفق

الاستنتاجات الرئيسية لاجتماع رؤساء الجمعية
العامة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين
لانشاء الامم المتحدة المعقود في نيويورك في
الفترة من ٦ الى ١٠ حزيران / يونيه ١٩٨٥

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤ - ١	أولا - مقدمة
٥	١٣ - ٥	ثانيا - الأزمة في نهج تعدد الأطراف بصورتها التي تؤثر على الأمم المتحدة
٩	٢٠ - ١٤	ثالثا - تحسين أداء الجمعية العامة
١٢		تذييل - توصيات مقدمة من رؤساء الجمعية العامة بشأن ترشيد اجراءات الجمعية

أولا - مقدمة

١ - بدعوة من المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث اجتمع رؤساء الجمعية العامة السابقون ورئيسها الحالي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٦ الى ١٠ حزيران / يونيه ١٩٨٥ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وحضرت الاجتماع الشخصيات التالية التي رأست دورات الجمعية العامة :

- ١ - السيد ليوبولد وبينيتيس ، سفير اكوادور لدى المكسيك ، رئيس الدورة الثامنة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٣ ؛
- ٢ - السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجزائر السابق ، رئيس الدورة التاسعة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٤ ؛
- ٣ - السيد امينتورى فانفاني ، رئيس وزراء ايطاليا السابق والرئيس السابق لمجلس الشيوخ الايطالي ، رئيس الدورة العشرين المعقودة في عام ١٩٦٥ ؛
- ٤ - السيد ايمرى هولاي ، سفير هنغاريا لدى اليونان ونائب وزير الخارجية ، رئيس الدورة السابعة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٨٢ ؛
- ٥ - السيد عصمت كتاني الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية العراقية ، رئيس الدورة السادسة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٨١ ؛
- ٦ - السيد بول ج . ف . لوزاكا الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة ، رئيس الدورة التاسعة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٨٤ ؛
- ٧ - السيد كورنيليو مانيسكو ، وزير خارجية رومانيا السابق ، رئيس الدورة الثانية والعشرين المعقودة في عام ١٩٦٧ ؛
- ٨ - السيد سالم سالم ، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة ، رئيس الدورة الرابعة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٩ ؛
- ٩ - السيد غاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبورغ السابق والرئيس السابق للجنة الاتحادات الأوروبية ، رئيس الدورة الثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٥ ؛
- ١٠ - السيد ستاينسلو تريبيسينسكي ، نائب وزير خارجية بولندا السابق ورئيس اللجنة البولندية للتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، رئيس الدورة السابعة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٢ ؛

١١ - السيد رود يغير فون فيشمار ، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، رئيس الدورة الخامسة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٨٠ .

٢ - وكان الغرض من اجتماع رؤساء الجمعية العامة هو اجراء تقييم للمنجزات وجوانب القصور في الأمم المتحدة واقتراح اية اجراءات علاجية قد تكون مناسبة . وقد دعى الرؤساء ، بصورة اكثر تحديدا ، لمناقشة قضيتين رئيسيتين : " الأزمة في نهج تعدد الأطراف بصورتها التي تؤثر على الأمم المتحدة " و " تحسين الجمعية العامة " . ونظم الاجتماع للاسهام في المناقشة التي دعا اليها الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين للمنظمة حتى يتسنى للدول الأعضاء أخذ توصياته في الاعتبار اثناء الدورة التذكارية للجمعية العامة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ .

٣ - وانتخب الاجتماع السيد بول ج . ف . لوزاكا المندوب الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة والرئيس الحالي للجمعية العامة رئيسا له بالاجماع .

٤ - وترد فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية للاجتماع .

ثانياً — الأزمة في نهج تعدد الأطراف بصورتها التي تؤثر على الأمم المتحدة

٥ — فيما يتعلق بقضية أزمة نهج تعدد الأطراف بصورتها التي تؤثر على الأمم المتحدة ،
يأسف الرؤساء لأنه يبدو أن الشعوب في جميع أنحاء العالم أصبحت الآن ، في ضوء التطورات
التي حدثت خلال السنوات الأربعين الأولى للأمم المتحدة ، تتوقع من المنظمة قدراً أقل بكثير
 مما كانت تتوقعه منها عند انشائها . وأن أسباب الاحباطات التي تعاني منها الشعوب
أو ما يمكن أن يسمى بتقليص توقعاتها تختلف من دولة عضو أو منطقة ، الى أخرى . بيد أنه
يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(أ) ثبت أن النموذج الذي بنيت الأمم المتحدة على أساسه كان مغرطاً في الطموح
وأن المخطط الذي تصوره السلف المؤسس للمنظمة لم يجر وفقاً لما كان مقصوداً . ويجب تذكّر
أن الأمم المتحدة صممت أولاً وأخيراً كمنظمة من شأنها كفالة السلم والأمن لجميع الدول ،
يمثل ميثاقها حجر الزاوية في القانون الدولي وتكفل أحكامه الأمن الجماعي وإزالة الحروب
وضمن العدالة وحقوق الانسان ، بالإضافة الى التقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات المعيشة
الأفضل في حرية أرحب لجميع شعوب العالم . وقد صيغت أحكام الميثاق بافتراض أن المنتصرين
في الحرب العالمية الثانية سوف يواصلون التعاون بنفس الصورة الوثيقة التي كانوا عليها أثناء
الحرب . بيد أن التعاون في فترة ما بعد الحرب قد تحطم ، كما هو معروف ، على الفور
تقريباً . ونتيجة لذلك لم تتمكن الأمم المتحدة ، منذ البداية ، القيام بعملها على نحو ما كان
مصمماً . وهكذا نجد أن ضعفها المؤسسي ليس ظاهرة حديثة . وكان من المأمول في — ،
مع ذلك ، أن تنجح الأمم المتحدة ، بالنظر الى ما يتضمنه ميثاقها من رؤية ومعايير للسلوك
الدولي ، في أن تكون مركزاً لعالم سالم متوافق . وإذا كان نشوب حرب عالمية ثالثة قد منع ،
حقاً ، حتى الآن ، فإن حوالي مائة حرب محدودة قد تفجرت في عدة أجزاء من كوكبنا منذ
انشاء الأمم المتحدة مما يعد في حد ذاته دلالة على وجود عجز معين في المنظمة عن الوفاء
بتوقعات الشعوب بالصيغة المعرب عنها في الميثاق .

(ب) **تغيير العالم خلال السنوات الأربعين الماضية** تغيراً ضخماً فبينما كانت الأمم
المتحدة تضم ٥١ دولة عضو فقط في عام ١٩٤٥ ، تضاعف عدد أعضائها في ١٦ عاماً وأصبح
الآن أكثر من ثلاثة أضعافه حيث بلغ مجموعه ١٥٩ دولة عضواً وتعد الغالبية العظمى من
الأعضاء الجدد من بلدان نامية يشعر شعوبها بالاحباط لعدم كفاية ما يقوم به المجتمع
الدولي للاستجابة لآمالها في مستويات معيشية أفضل وفي وضع نظام عادل فعال للعلاقات
الاقتصادية الدولية . ان مجرد ظهور بلدان العالم الثالث قد أثر أيضاً في توازن القوى
داخل الأمم المتحدة حيث أصبحت الدول الأعضاء التي كانت آراؤها هي السائدة في السنوات
الأولى للأمم المتحدة تشعر بشيء من خيبة الأمل من عواقب زيادة عالمية المنظمة وما تبعه من
ترتيب الأولويات التي تحكم جدول أعمالها ومناقشتها وقراراتها .

(ج) وثمة مصدر رئيسي للاحباط يمكن ارجاعه الى خطر الحرب النووية الذي تتفق الاغلبية على زيادته في السنوات الأخيرة بدلا من انحساره والذي يهدد بقاء البشرية ذاتها . ومن أسباب الاحباط الأخرى نشوب الصراعات المسلحة بصورة دورية ومنتظمة جدا ، والتي يبدو أن الأمم المتحدة تعجز عن منع عدد مفرط منها والتي يمكن أن تؤدي الى مواجهات أكبر أو حتى الى مواجهات عالمية ؛ والانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان والتي لا تزال تحدث في أجزاء مختلفة من العالم بالرغم من وجود صكوك قانونية مقبولة ولها يقصد بها حماية الكرامة الانسانية ؛ وعدم تنفيذ كثير من القرارات التي تعتمد عليها بالاجماع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن ، مما يجعل الأمم المتحدة تبدو عاجزة غير فعالة .

٦ - وتظل الأمم المتحدة ، على الرغم مما سبق ذكره من النقص والضعف ، أداة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في التعاون الدولي . ووفقا لما ذكره رئيس وزراء الهند السابق جواهر لال نهرو في عام ١٩٦٠ أمام الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة فإنه :

... يصعب الآن الى حد ما التفكير في هذا العالم المضطرب بدون الأمم المتحدة . وانا كان في الأمم المتحدة عيوب فان تلك العيوب تكمن في ذات الحالة العالمية التي من المحتم أن تعكسها . ولولم تكن توجد اليوم أمم متحدة لكان من أول مهامنا انشاء شيء من هذا النوع " (١) .

٧ - ولا تبرر أوجه النقص والضعف في الأمم المتحدة العداء والموقف الفاتر نحو المنظمة الواضحين في بعض الدوائر أو يقلل من الانجازات البارزة للأمم المتحدة في كثير من المجالات والتي تبرز تماما وجود المنظمة ونهجها المتعدد الأطراف تجاه القضايا العالمية . ويبرز موجز جيد عن منجزات الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٤ عن أعمال المنظمة (ب) . وتستخدم هنا عبارة الأمين العام خافيير بيريز دي كوبيار في افتتاح هذا الاجتماع حيث قال " ان التسليم بالحاجة الى القيام بأكثر من ذلك بكثير ، وبامكانية ذلك ، لا ينبغي أن يحجب ما تحقق " . وفي عصرنا الحديث الذي يتصف فيه المجتمع الدولي بنزعة التعددية بقدر يزيد عما كان عليه عندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ويتأكد فيه التكافل فيما بين الدول بدرجة تزيد بكثير عما كانت عليه منذ أربعين عاما ؛ يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى الى نظام عالمي كفاء متعدد الأطراف من مؤسسات التعاون الدولي التي توفرها الآن الأمم المتحدة يكون معرغا بطبيعة الحال ، لأية تعديلات مناسبة قد تستلزمها الظروف المتغيرة .

٨ - كما ينبغي التشديد على أن الأمم المتحدة ، منذ انشائها ، أظهرت استعدادا كبيرا للتكيف مع الأوضاع الجديدة دون ادخال أي تعديلات موضوعية على الميثاق . وفي نفس الوقت ، ينبغي البيان بأن عددا كبيرا من أحكام الميثاق لم ينفذ بعد ، أو لم يستخدم استخداما كاملا ، لاسيما فيما يتعلق باجراءات صيانة السلم والأمن . وطوال تاريخ الانسانية ،

لم يخضع العالم لتغييرات عميقة مثل التغييرات التي طرأت عليه خلال العقود الأربعة الماضية . كان ميثاق الأمم المتحدة آخر المعاهدات الرئيسية في العهد السابق للعصر النووي ، وعلى الرغم من ذلك استطاعت المنظمة أن تتكيف لمواجهة التحديات الجديدة غير المتوقعة مثل التخلف ، والجوع ، والسكان ، والبيئة ، والفضاء الخارجي ، وقاع البحر ، والانتشار النووي ، واللاجئين ، والكوارث ، الخ . أما من خلال اعتماد معاهدات على الصعيد العالمي أو إنشاء مؤسسات ملائمة (ج) . ويثبت هذا أن الميثاق صدق من للغاية ، وأن تطبيق وتفسير الميثاق ما زال يوفران امكانيات كبيرة للمستقبل .

٩ - اننا نستخلص من تجاربنا طوال ٤٠ سنة أن مهمة مجلس الأمن ستصبح أسهل لو أمكن الاستفادة من الانذارات المسبقة بشأن التوتر الدولي المحتمل . ويوسع الأمم المتحدة ، لواءت الأولوية للتطورات التي قد تؤدي الى اضطرابات سياسية ، أن تنشئ نظاما للانذار المبكر للمساعدة على تدارك الحالات الخطرة . وكما قال الأمين العام في الجلسة الافتتاحية :

"بوسع الأمم المتحدة أن تكون فعالة للغاية في حسم المنازعات وصيانة السلم . ان استمرار المنازعات أمر مؤسف ينطوي على مخاطر ، ولا ينبغي أن يعتبر دليلا على أن مفهوم الضمان الجماعي غير قابل للتطبيق ، بل ينبغي أن يكون مجرد انذار بأنه ينبغي أن يصبح أكثر فعالية في التطبيق . ان المطلب الأساسي هو دعم الدول الأعضاء للأمم المتحدة على نحو ملتزم ومستمر " .

ويذكر الرؤساء أنه ينبغي أن تهذل الدول الأعضاء قصارى جهدها للالتزام بالمادة ٢٥ من الميثاق وتنفيذ أحكام الفصل السابع من أجل زيادة فعالية الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن . بموجب نص المادة ١٠٣ من الميثاق ، فان للالتزامات التي ترتبط بها الدول الأعضاء وفقا لأحكام الميثاق الأولوية على أى التزامات دولية أخرى .

١٠ - ولا حظ الرؤساء كذلك أنه وان كانت الأمم المتحدة تأثرت في الماضي من عيوبها المؤسسية وقد تعاني في المستقبل من هذه العيوب ، فهناك قرارات اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بالاجماع لم تنفذ بعد لانعدام الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء . ان هذا يعني في واقع الأمر ان عدم فعالية الأمم المتحدة لا تعود غالبا الى العيوب المؤسسية بل تعزى أكثر من ذلك الى أن الدول التي تعهدت بالامثال لأحكام الميثاق هي الدول التي لا تحترم الميثاق . وعلى الرغم من الفرق بين الوضع العالمي السائد الآن والوضع الذي كان سائدا في عام ١٩٤٥ ، فما زال الميثاق من الناحية الجوهرية صحيحا اليوم كما كان صحيحا في ذلك الوقت . وعلى ضوء ما سبق ، وبعد أن تؤخذ الوقائع السائدة في هذا العصر في الحسبان ، فسيكون من قبيل خداع النفس أن يعزى ضعف الأمم المتحدة الى قصور أو عيوب الميثاق ، حقيقية كانت أو وهمية ، والادعاء بأن ادخال تعديلات موسوعية على الميثاق هو العلاج الناجح للعيوب التي تعترض سير العمل في المنظمة الدولية . ومن غير المؤكد أن تعديل الميثاق قد يوجد وثيقة أفضل من الوثيقة الراهنة . ولهذا يوصي الرؤساء بشدة أن تجدد الدول الأعضاء التزامها بالميثاق لكي تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية .

١١ - وأشار الرؤساء الى القلق الكبير الناجم عن خطر نشوب حرب نووية وقالوا ان الفزع يعترى الناس في جميع أنحاء العالم لأن يوسع بلدين أن يحددا مستقبل هذا الكوكب الذي نعيش فيه ومستقبل الانسانية . وأعرب الرؤساء بحماس عن الأمل في أن تسفر مفاوضات نزع السلاح التي تدور الآن في جنيف بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية عن النجاح وأن تحرز تقدما عاما في ميدان نزع السلاح . وفي ذلك المجال ، أعرب الرؤساء عن تأييدهم لعقد اجتماع قمة في وقت مبكر بين هذين البلدين . وفي نفس الوقت ، اقترح الرؤساء أن تشترك جميع شعوب العالم ، عن طريق حكوماتها ، في بحث القضايا التي تؤثر تأثيرا مباشرا على بقاء الانسانية وقالوا انه ينبغي للأمم المتحدة أن تلعب دورا ذا مغزى في ذلك المجال .

١٢ - وأعرب الرؤساء عن القلق بوجه خاص ازاء الفكرة التي انطبعت في أذهان الناس عن الأمم المتحدة . ان هذه الفكرة ، التي أوجدتها وسائل الاعلام الى حد كبير وهي الوسائط التي ينتمي أوسعها نفوذا الى عدد قليل من البلدان ، لا تقوم غالبا على أساس ادراك صحيح لمقاصد الأمم المتحدة ، ودورها ، ووظائفها ، ومنجزاتها ، وقصورها ، والمصاعب التي تواجهها . وهكذا ، فهناك حاجة شديدة لزيادة توعية جميع شعوب العالم بالأمم المتحدة ، ان من شأن أعمال تلك الشعوب أن تغير مواقف الحكومات . وحث الرؤساء على بذل مجهود ثقافي خاص لتحسين ادراك الناس للأمم المتحدة . وأوصى الرؤساء بوجه خاص أن تدخل الدول الأعضاء في مناهج تعليم مدارسها ، ابتداء من المستوى الابتدائي ، تدريسا مبادئ وأعمال منظومة الأمم المتحدة . وينبغي للأمم المتحدة أن تضع برامج دراسية ومعينات تعليمية ملائمة لهذا الغرض . ويوسع المنظمات غير الحكومية أن تسهم اسهاما كبيرا في هذا المجال .

١٣ - وفيما يتعلق بمسؤولية الأمانة العامة للأمم المتحدة عن الأداء الشامل للمنظمة ، وافق الرؤساء على رأى الأمين العام القائل " بأنه ينبغي للمنظمة أن لا تفقد التزام الحكومات بها بسبب مظاهر الاسراف أو عدم المسؤولية الادارية " . وهكذا ، فان الادارة النشطة والاستخدام الفعال للموارد ، اللذين يلتزم بهما الأمين العام ، يستحقان كل ثناء . وفضلا عن ذلك ، فان من شأن تنظيم الأمانة العامة وتجهيزها لكي تعالج أهم القضايا التي تهم العالم ، مع مراعاة الوسائل الجديدة المتوفرة الناجمة عن التطورات التكنولوجية الأخرى ، أن تزيد فعالية المنظمة بصورة أكيدة . ومن الأهمية بمكان أن يلاحظ مثلا أن الأمين العام قد يصادف مصاعب عند أداء دوره في مجال الدبلوماسية الوقائية لعدم وجود المعدات السليمة والهيكل الأساسي . كما ينبغي أن تزيد قدرة الأمانة العامة على تحليل السياسات والتخطيط للمستقبل وتقديم المشورة والارشاد للدول الأعضاء بشأن القضايا الرئيسية التي تهم الانسانية . ان اجراء اتصالات وتعاون أوثق بين موظفي البعثات الدائمة وموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة سيحسن سير أعمال المنظمة ككل .

ثالثا - تحسين أداء الجمعية العامة

١٤ - ان الجمعية العامة هي المحفل الوحيد الذي يمكن أن تبحث فيه جميع القضايا من جانب كافة بلدان العالم بصرف النظر عن حجمها وأهميتها . وما أن الأمم المتحدة هي الآن عالمية تقريبا ، فقد أصبحت الجمعية العامة ، بحق ، مرآة صادقة للعالم . ولا يمكن أن تبخس أهميتها بوصفها أداة عالمية قادرة على تقييم وعكس وتحليل مختلف التيارات السائدة في العالم .

١٥ - وتتيح المناقشة العامة ، بوجه خاص ، فرصة لا كبر عدد ممكن من زعماء العالم لشرح مواقف بلدانهم . فهي مناسبة فريدة لرؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية ليس لمقاطبة ممثلي الدول الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة وحسب ، بل وللإضطلاع كذلك بحوار على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء .

١٦ - وعلى الجمعية العامة أن تنظر أيضا في امكانية تنظيم دوراتها على نحو يستطيع معه رؤساء الدول أو الحكومات أن يعقدوا بين حين وآخر ، اجتماعات قمة بشأن قضايا محددة خلال فترة المناقشة العامة . ولكي يجرى بحث القضايا الدولية الرئيسية على نحو متعمق قد يكون من المفيد للجمعية العامة أن تنظر ، فضلا عن ذلك ، في تركيز اهتمامها خلال المناقشة العامة على موضوع واحد أو موضوعين ، دون الحد من حقوق الدول الأعضاء في تناول أية موضوعات عاجلة أخرى حسب اختيارها .

١٧ - ويتفق الرؤساء مع الأمين العام للأمم المتحدة في " أننا طالما نشهد نهجا طنانا ساخنا بدلا من نهج يتسم بالتعقل والتعاون " حين تعالج الجمعية العامة ومجلس الأمن أشد المشاكل حيوية ذات الاهتمام الأوسع . كما أنهم يتفقون معه في " ان أفضل قرار في العالم سوف لا يكون له أي أثر عملي يذكر ما لم تتبعه حكومات الدول الأعضاء على صعيدى الدعم والعمل على النحو اللائق " لذا يوصي الرؤساء أنه ينبغي بذل جهود خاصة من جانب الدول الأعضاء لتعزيز المناقشات البناءة في الجمعية العامة والقيام بالادخال المنتظم لفن بناء توافق الآراء قبل التصويت النهائي ، بغية التمكن من اتمام المناقشة بتحقيق أوسع ما يمكن من الدعم . وازا بقي هناك أي شك بشأن نتيجة التصويت النهائي فان بالامكان التغلب عليه عن طريق منح رئيس الجمعية العامة أو رئيس احدى اللجان الرئيسية سلطة اختتام المناقشة اذا قدر أن هناك توافق آراء واسع النطاق بما فيه الكفاية بشأن مسائل محددة تعديد واضحا . ويوصي الرؤساء كذلك أن على رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية أن يحددوا بوضوح المسائل التي ينبغي معالجتها خلال مناقشة بند معين من بنود جدول الأعمال وذلك لضمان أن يجرى تبادل آراء جار بشأن تلك المسائل خلال المناقشة العامة .

١٨ - وعلى مر السنين حققت الجمعية العامة الشيء الكثير فيما يتصل بترشيد الاجراءات. ورغم أن العضوية في الجمعية العامة وعدد البنود المدرجة في جدول أعمالها قد ازدادت أكثر من ثلاثة أضعاف منذ الدورة الأولى، فقد كان بإمكان الجمعية العامة اتمام عملها تقريبا ضمن نفس الفترة التي كانت معددة لها منذ أربع عقود مضت. ولكن على الرغم من التقدم المتحقق في مجال ترشيد اجراءات الجمعية العامة، فإنه لا يزال هناك شيء كثير مما ينبغي عمله. والخطوة الهامة الأولى في هذا السبيل هي قيام الدول الأعضاء بتنفيذ التدابير التي وافقت عليها الجمعية العامة بالاجماع، في مقرها ٣٤/١٠١، وتنفيذا كاملا.

١٩ - والتدبير الآخر الذي سيرفع كثيرا تأثير مقررات الجمعية العامة هو تقليص عدد القرارات التي تعتمد عليها والحد من طولها. ويظهر في التذييل عدد من المقترحات العملية الأخرى الهادفة الى تحسين اجراءات الجمعية العامة.

٢٠ - كذلك يعتقد الرؤساء اعتقادا قويا أنه من أجل تمكين الأمم المتحدة من الاسهام على نحو كامل في الاعداد لمستقبل أفضل للعالم فإن على الجمعية العامة أن تسعى لتخطيط دوراتها على نحو يجرى فيه تنظيم ملائم للمناقشات الشاملة للقضايا التي قد تؤثر على مستقبل البشرية - مثل تحسين وظيفة الأمم المتحدة، ومنع نشوب حرب نووية ونزع السلاح، والتنمية، والتعاون بين الشمال والجنوب، ومسألة الديون، والطاقة، واستئصال الجوع والفقر، وحماية البيئة، وتعدد السكان، وواقب التجهيز الاكسي للمعلومات وعلم الانسان الاكسي - وذلك بغية تمكين الدول الأعضاء من معالجة هذه القضايا بنجاح. وما أن الجمعية العامة على وشك الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة، فإن عدد كبير من زعماء العالم سيحضرون دورتها التذكارية. ويوصي الرؤساء أن على الجمعية أن تنتهز هذه المناسبة الفريدة لتركز اهتمامها على ال ١٥ سنة المتبقية من هذا القرن. وعليها أن تقوم، من خلال رؤية مستقبلية، بالبدء في وضع خطط على الصعيد العالمي لعام ٢٠٠٠ وداية الألف الجديد.

*

* *

٢١ - يود رؤساء الجمعية العامة الاحزاب عن تقديرهم وعرفانهم للمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) للمبادرة التي قام بها في تنظيم هذا الاجتماع. كما أنهم يودون أن يشكروا الأمين العام للأمم المتحدة لساهمته في انجاح مداواتهم.

الحواشي

- (أ) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الجلسات العامة ، الجلسة ٨٨٢ ، الفقرة ١١٠ .
- (ب) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١ (A/39/1) .
- (ج) بالإضافة الى الوكالات المتخصصة التي أنشئت بعد قيام الأمم المتحدة فقد أنشئت خلال الأربعين عاما الماضية ، المؤسسات التالية التي ترتبط بالأمم المتحدة : مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في عام ١٩٤٦ ، ووكالة الأمم المتحدة للاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في عام ١٩٤٩ ، والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية في عام ١٩٤٩ ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٥١ ، وصندوق الأمم المتحدة الخاص في عام ١٩٥٨ ، برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٦٣ ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ١٩٦٤ ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذي حل محل البرنامج الموسع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص ، في عام ١٩٦٥ ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في عام ١٩٦٥ ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام ١٩٦٦ ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في عام ١٩٦٩ ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في عام ١٩٧٢ ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٧٢ ، ومركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية في عام ١٩٧٤ ، ومجلس الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وجامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٧٨ .

التذييل

توصيات مقدمة من رؤساء الجمعية العامة بشأن ترشيح إجراءات الجمعية

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

- ١ - ينتخب ، أو يسمى على الأقل ، رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية قبل اختتام أعمال الدورة السابقة في كانون الاول / ديسمبر . ومن شأن اتخاذ مثل هذا التدبير أن يمكن الرؤساء المقبلين من اجراء ما يلزم من مشاورات ، ولا سيما مع السابقين عليهم ، قبل افتتاح الدورة بوقت طويل .
- ٢ - من أجل تمكين المجموعات الاقليمية الخمس من أن تمثل بين أعضاء مكاتب كل اللجان الرئيسية ، تنتخب كل لجنة ثلاثة نواب للرئيس بدلا من نائبين (١) .

باء - المكتب

- ٣ - ينبغي للمكتب أن يضطلع ، على نحو أوفى ، بالدور المسند اليه بموجب النظام الداخلي . وينبغي له ، بصفة خاصة ، أن يمحس مشروع جدول الاعمال بمزيد من الدقة قبل أن يقدم توصياته الى الجمعية العامة (انظر ايضا الفقرات ٥ الى ٧) .

(أ) اذا تم اقرار هذه التوصية ، سيتعين تعديل بداية المادة ١٠٣ من النظام الداخلي ليصبح نصها على النحو التالي :

" المادة ١٠٣ "

" تنتخب كل لجنة رئيسية رئيسا لها ، وثلاثة نواب للرئيس، ومقررا . . . "

جيم - مواعيد الجلسات

٤ - من أجل الإسراع بأعمال الجمعية العامة ومراعاة للملتزمين بدقة بالمواعيد ، من الضروري أن تبدأ كل من الجلسات العامة ولسات اللجان الرئيسية في وقتها . ومع ذلك ، فقد كان موعد انعقاد الجلسات يتأخر في كثير من الأحيان بسبب عدم توفر النصاب القانوني . ولذلك ، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في تخفيض النصاب القانوني المطلوب لافتتاح الجلسات الي الربع بالنسبة للجلسات العامة والى الخمس بالنسبة للجان ، على أن يكون مفهوما أنه يلزم ، مع ذلك ، حضور أغلبية الاعضاء لاتخاذ أى قرار (ب) .

دال - جدول الاعمال

١ - تخفيض عدد البنود

٥ - نظرا الى الزيادة المطردة في عدد البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لاستبعاد البنود التي لم تعد مناسبة .

(ب) اذا تم اقرار هذه التوصية ، سيتعين تعديل المادتين ٦٧ و ١٠٨ ، من النظام الداخلي ليصبح نصهما على الوجه التالي :

" المادة ٦٧ "

" للرئيس أن يعلن افتتاح الجلسة وأن يسمح بسير المناقشة عند حضور ربع أعضاء الجمعية العامة على الاقل . ويلزم حضور أغلبية الاعضاء لاتخاذ أى قرار . "

" المادة ١٠٨ "

" للرئيس أن يعلن افتتاح الجلسة وأن يسمح بسير المناقشة عند حضور خمس أعضاء اللجنة على الاقل . ويلزم حضور أغلبية الاعضاء لاتخاذ أى قرار . "

٢ - تجميع البنود

٦ - من أجل الاستفادة على نحو أوفى من الوقت المتاح للجمعية العامة ولجانها الرئيسية ، ينبغي تجميع البنود ذات الطابع المتماثل تحت عنوان واحد .

٣ - توزيع البنود

٧ - ينبغي توسيع نطاق التدابير التي بادرت باتخاذها اللجنة الثانية بشأن توزيع البنود على سنتين أو أكثر ، لتشمل اللجان الرئيسية الأخرى .

ها - تخصيص البنود

٨ - لقد تزايد باطراد على مدى السنوات عدد البنود التي تخصص للجلسات العامة (من ٣٥ في الدورة الرابعة والثلاثين إلى ٤٧ في الدورة التاسعة والثلاثين) . وفي هذا الصدد ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الفقرة ٤ من مقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ ، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن " تحال من الآن فصاعداً البنود التي كانت فيما مضى تخصص للجلسات العامة إلى لجنة رئيسية ، ما لم تكن هناك ظروف قاهرة تتطلب استمرار النظر فيها في الجلسات العامة " .

٩ - لتفادي الازدواج في الاعمال ، ينبغي ألا تنظر في نفس المسألة أكثر من لجنة رئيسية واحدة أو كل من الجمعية العامة في الجلسات العامة وأحدى اللجان الرئيسية .

واو - المناقشة العامة

١٠ - قد ترغب الجمعية العامة في النظر في تركيز اهتمامها خلال المناقشة العامة على موضوع واحد أو موضوعين من المواضيع الرئيسية دون تقييد حق الممثلين في التكلم بشأن أي موضوع آخر يكون ذا أهمية خاصة بالنسبة لهم .

ثانيا - أعمال اللجان الرئيسية

١١ - متى نوقش بند مناقشة وأفية في إحدى الهيئات الفرعية ، ينبغي للوفود الامتناع عن اجراء مناقشة شاملة بشأن ذلك البند لدى النظر فيه في الجمعية العامة .

ثالثا - الوثائق

ألف - الحد من الوثائق

١٢ - ينبغي تنبيه الجمعية العامة مرة أخرى الى ضرورة الحد من عدد وطول الوثائق .

باء - التقارير

١٣ - ان طلب تقديم تقرير لا يعني بالضرورة ادراج بند مناظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية (انظر أيضا الفقرة ٥) .

١٤ - لدى اختتام النظر في أحد البنود ، ينبغي ألا تطلب الجمعية العامة تلقائيا الى الامين العام تقديم تقرير .

١٥ - عندما تتاح للوفود فرصة لابتداء آرائها بشأن بند معين في لجنة رئيسية أوفي جلسة عامة للجمعية العامة ، ينبغي ألا يطلب بالضرورة القرار الذي تتخذه الجمعية العامة الى الامين العام تقديم تقرير يتضمن الملاحظات الواردة من الحكومات .

جيم - الرسائل الواردة من الدول الاعضاء

١٦ - نظرا الى الزيادة المستمرة في حجم الوثائق ، ينبغي للدول الاعضاء أن تمتنع ، قدر الامكان ، عن طلب تعميم رسائل بوصفها وثائق للجمعية العامة ، على أساس أنه تتاح لها امكانية تعميم تلك الرسائل رأسا الى الدول الاعضاء الاخرى .

رابعا - القرارات

ألف - عدد القرارات

١٧ - من شأن الحد ، بشكل ملموس ، من عدد القرارات أن يؤدي الى زيادة كبيرة في أهمية مقررات الجمعية العامة .

باء - محتوى القرارات

- ١٨ - للسبب نفسه ، يقتضي الامر الحد ، قدر المستطاع ، من طول القرارات .
وينبغي بذل كل جهد ممكن أيضا لاستخدام صياغة تكون واضحة ويسهل فهمها .

جيم - اجراءات التصويت

- ١٩ - يتزايد عدد القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء . ويجب تشجيع هذا الاتجاه نظرا الى أنه يعزز عملية التفاوض .

سادسا - الهيئات الفرعية

- ٢٠ - ينبغي دمج الهيئات الفرعية التي تعالج مواضيع متماثلة .
٢١ - ينبغي للجمعية العامة أن تستعرض دوريا مدى جدوى هيئاتها الفرعية ،
وإلا تنشئ ، قدر الامكان ، هيئات جديدة ، الا اذا توقف عدد معادل من الهيئات القائمة .
